ورقة حول منهجية البحث القانوني

بقلم الباحث:الأستاذ علي مراح
كلية الحقوق – جامعة الجزائر

مقدمة: أهمية منهجية البحث القانوني

إن **البحث العلمي عمل** و**جهد فكري**، و**بناء** فني، يقوم على أسس ويخـضع لقواعـد وتحكمه ضوابط، لا يمكن أن يكون ناجحا أو ذا جدوى بدونا، ولا يمكـن أن يقـام علـى هواجس وهمّية أو مبهمة كما يتصور بعض الباحثين بأنهم يحملون هموم العالم، ولهذا يكلفـون أنفسهم مشقة التصدي للمواضيع الكبرى التي تخلص العالم من محنه ومشكلاته. كما أن البحث العلمي القانوني ليس هو جمع معلومات متنوعة وتكديسها، ثم تدوينها في بحوث للحصول على درجة علمية أو نشرها في كتب مقررة دون اعتماد منهج واضح التفكير والتحليل. وإنما لا بد من توظيف تلك المعلومات وذلك بفحصها وتقييمها وتنظيمها، ويتم هذا بعمليتي التحليـل والنقد، وما تؤدي إليه من تركيب وخلق علمي وفقا لمنظور الحياة والواقع المعيش، وفي سـياق تطور المجتمع. ومن ثم معالجة المستجدات والمسائل القانونية من خـلال الوقـائع والأحـداث المعروضة، والبحث عن الحلول القانونية لها بطريقة علمية وأسلوب مقنع.

ومن ثم **ترتبط المنهجية بالعلوم القانونية بمختلف فروعها وأقسامها. فهي تهـدف إلى إكساب الدارس الطريقة والأسلوب العلمي والمنطقي** في **التعامل مع المواضـيع المختلفـة وتزوده بأدوات كيفيّة استعمال المعلومات المحصلة والتي يستقيها من المراجع المختلفة للقيام بأي عمل علمي.**

ولكن ما هي أنواع البحوث العلمية الممكن القيام بها؟

أولا: تصنيف البحوث العلمية

تُصنف البحوث منهجيّاً إلى بحوث **نظرية أساسية**، وبحوث **عملية** تطبيقية. ولكن البحث العلمي لا يكون ذا جدوى وقيمة علمية **فعالة** إلاّ بتكامل وتفاعل هذه البحوث معاً.

وهذا يستوجب **التعاون والتكامل** بين الباحث الأكاديمي (حتى لا يبقى يُنظر في برجه العاجي، ولا يجد آذانا صاغية، فيشعر بالتهميش والإحباط) وبين الباحث العملي التطبيقي الذي يواجه الواقع المعيش ويحاول إيجاد حلول لما يعرض عليه من مشاكل، (وهذا حتى لا يظل هذا الباحث الميداني يتخبط في نفق من المشاكل عساه أن يجد بصيصا يُخرجه من المأزق الذي هو فيه).

ولهذا تقضي منهجية البحث العلمي التكامل والتعاون المتفاعل بين البحث النظري الأكاديمي والبحث العملي التطبيقي، لأن البحث العلمي يقوم عليهما معاً.

ولكن للقيام بأي عمل علمي تقضي منهجية البحث إتباع مجموعة من **الخطوات الإجرائية والفكرية** حتى يتصف ذلك العمل بشروط البحث العلمي.

ثانيا: خطوات المنهجية

فإذا كانت المنهجية هي مجموعة من **الخطوات** التي يتبعها الباحث في معالجة موضوعًا معينا ينطوي على مسألة أو قضية تستدعي البحث لإيجاد حل أو توضيح أو تفسير لها، وذلك بأقل جهد وأقصر طريق.

إذن فيما ذا تتمثل هذه الخطوات التي تستوجبها المنهجية على الباحث ليتبعها من أجل الوصول إلى نتيجة أو النتائج المرجوة أو المراد تحقيقها، بأقل جهد وأقصر طريق.

خطوات منهجية البحث القانوني:

تستوجب المنهجية للقيام بأي عمل علمي إتباع خطوات معيّنة، تتفاعل فيها عمليات فكرية فنّية، وإجراءات عملية تنظيمية.

وهذه الخطوات **عامة ومشتركة**، ولكن **يتفاوت تطبيقها** بحسب طبيعة موضوع البحث، ووفق غرض وقصد الباحث.

ولذلك يتم تطبيق هذه الخطوات بدرجات مختلفة، فُتكيفُ وتُطوع لإسقاطها بما يتماشى ويلائم معالجة المشكلة أو القضية محل البحث.

وينعكس هذا على المنهجية، التي يطبقها **الباحث الأكاديمي**، بحيث تتميز بنوع من **المرونة** والحرية التي يقتضيها **الأسلوب الأكاديمي** من إضفاء رونقا وديكورا من المحسنات حتى يكون

البحث أكثر **تشويقا** وجاذبية، أما المنهجية التي يطبقها **الباحث الميداني** فهي أكثر صرامة ودقة، حيث تتميز بالطابع العملي التطبيقي الجاد من أجل إيجاد حل لمشكلة قائمة ملحة بأسرع مـا يمكن.

ولكن يظل **التكامل والتعاون** بينهما سمة البحث العلمي الفعال خاصة في مجال القانون. ويقوم بذه الأعمال **الباحث** وباعتباره العنصر المتحرك الفعّال والممتاز، يجب أن تتوفر فيه بعض الصفات أهمها: **المؤهلات العلمية، والقدرات الفكرية، التخصص** والدراية و **الإمكانيات**.

وأهم الخطوات الواجب إتباعها من طرف الباحث للقيام بعمل بحثي تتمثل فيما يلي:

1. تحديد الموضوع محل البحث بدقة، ووضوح، وإيجاز دال.

فمثلا (يحدد المستشار موضوع الاستشارة المطلوبة منه استنادًا على ما يقدمه المستشير من وقائع ومعطيات وأسئلة حولها ليبّين له حكم القانون في ذلك).

كذلك المحامي يحدد موضوع العريضة التي يتولى تقديمها بالاستناد على أدلـة ووقـائع وطلبات أو دفوع موكله.

كما يحدد القاضي موضوع النزاع المعروض أمامه اعتمادًا على ما يقدمه الخـصوم مـن حجج وأدلة إثبات ووقائع منتجة، فيقوم **بعملية تكييف النزاع قانونيا**، وبالتالي **يبلور المشكل القانوني**، ومن ثم يبحث عن القاعدة أو القواعد القانونية المناسبة لإسقاطها على هذا المـشكل المعّين لإيجاد حل له.

وبذا الصدد يجدر التنويه بجهود ودور القضاء ليس عند غياب النصوص القانونية فقـط، وإنما أيضا فيما يبذله لتكييف تلك النصوص العامة والمجردة وتطويعها لتنطبق على حالات معينة بذاتها، مما يستوجب على القاضي أن يتوخى منهجية معينة لإيجاد الحل القانوني المناسب لحالـة النزاع المعروض أمامه.

2. جمع المعلومات والبيانات حول موضوع البحث:

ويكون هذا بفحصها وتقييمها وتصفيتها وتنظيمها وفقا للمسعى المتوخى تحقيقـه أو القـصد المراد الوصول إليه.

3. **تحديد الإشكالية:**

وهذا لا يتأتى إلا بتحديد الإشكالية أي المشكل الذي يثيره الموضوع محل البحث من أجل إيجاد حل أو تفسير له.

إذن تتمثل **الإشكالية** فيما يطرحه ويثيره موضوع البحث من مسائل وقضايا تستدعي البحث لإيجاد حل لها.

وتجدر الإشارة بذا الصدد إلى التفرقة بين كيفية طرح الإشكالية في الدراسات الأكاديمية التي يغلب عليها طابع **البحوث النظرية الأساسية**، باعتبارها تدف إلى الإحاطة بالمعرفة وتطوير العلوم بغض النظر عن تطبيقها، وصياغة الإشكالية التي تنصب حول **تحديد مشكل قانو**ني مثار بصدد موضوع معيّن يتطلب **معالجة ملحة** لإيجاد حلّ عملي ميدانيّا.

فمثلا (تحديد القاضي لمشكل النزاع وتكييفه من أجل الفصل فيه). وأيضا تحديد المحامين لمشكل الخصومة التي يتأسس فيها للمرافعة في حق موكله.

فمهمة الباحث القانوني في هذه الحالات هي **تكييف القضية لتحديد المشكل** أو المسائل القانونية التي تثيرها تلك القضية، وهذا يسهل عليه معالجتها في ضوء الأحكام القانونية التي تنطبق على هذه القضية المطروحة، وتبيان الآثار القانونية المترتبة على ذلك، والإجراءات القانونية الواجب اتخاذها بصدد ذلك.

ولهذا يتعيّن على الباحث القانوني، (القاضي أو المحامي، أو المستشار وغيرهم) تبيان أحكام القانون المكرسة لحل المشكل المطروح.

ولذلك تبدو الإشكالية في الأعمال الأكاديمية أكثر مرونة ووضوحا، باعتبارها تبين **المدخل المنهجي** الذي يتبناه الباحث كمسار لمعالجة الموضوع المحدد. ومن ثم يمكن معرفة **المسعى** المراد تحقيقه أو الوصول إليه.

ولهذا يجب أن تصاغ الإشكالية بما يخدم الغرض من البحث، وتدف إلى تحقيق المسعى الذي ينشده الباحث ووفق منهجية واضحة.

وهذا يتم تجسيده ضمن وضع **خطة بحث محكمة**.

4. وضع خطة البحث:

يرتبط وضع خطة البحث بالإشكالية التي يطرحها لانبثاقها عنها، حيث تعد خطة البحث كأجوبة أولية عن التساؤلات المطروحة ضمن تلك الإشكالية.

ولهذا فإن التفكير في وضع خطة البحث يسبقه التفكير في صياغة الإشكالية التي تنبثق عما يثيره موضوع البحث من مشكلات تحتاج إلى بحث ودراسة. ومن ثم تُستخرج الأفكار المتتابعة التي تبيّن أجزاء الخطة الرئيسية ثم تقسم داخليا حسب تفريعاتها.

وهذا يقتضي تبيان أهمية خطة البحث، وكيفية إعدادها وشروط وضعها ضمن الفقرات الموالية.

أ. أهمية خطة البحث:

تقدم خطة البحث التركيبة الهيكلية والتصميم الفكري للموضوع المعالج، وذلك بتحديد الأفكار الرئيسية التي يتضمنها.

ولهذا فالخطة عمل تقني وجهد فكري بواسطتها يتمكن الباحث من السيطرة على أبعاد الموضوع الذي يتناوله بالبحث، فهي تهدف إلى ترتيب تلك الأفكار والبيانات المحصلة بصفة منتظمة متسلسلة ومرتبطة بعضها بالبعض.

وكل ذلك من أجل إبراز أهمية ما يراد تبيانه أو إثباته من نتائج يسعى الباحث التوصل إليها. (وقد تكون النتائج المحصلة ميدانية أثناء فترة تربصية كتلك التي يقوم بها الطلبة القضاة).

ولذلك تبرز الخطة معالم الموضوع وتبّين مدى **توافر مقومات البحث العلمي** من خلال التقسيمات المختلفة للموضوع. وهذا بتمييز بين المسائل الهامة والثانوية والفرعية التي تتضمنها هذه المعلومات والبيانات.

وبذلك تتجسد أولى إبداعات خلق الباحث، مما يساهم في بيان معالم مقومات البحث العلمي.

وهكذا يجب أن توضع خطة البحث بإحكام وأن ترسم بإتقان، وفقا لطبيعة الموضوع محل البحث، والمنهجية المتبعة لمعالجة ذلك الموضوع.

ولكن في جميع الحالات يجب أن تكون الخطة **مرآة** عاكسة لمحتويات موضوع البحث، ولأن خطة البحث الدالة الأولى على إمكانيات الباحث ومؤهلاته العلمية لمادة الموضوع والإبداع فيه.

ب. شروط وضع خطة البحث:

وأهمها:

1) أن تكون التقسيمات موحدة وثنائية.
2) تناسب التقسيمات، وتوازنا.
3) أن ترسى التقسيمات على قاعدة موضوعية.
4) مناسبة التقسيمات لطول البحث.
5) تناسق وترابط وتواصل بين التقسيمات المختلفة.
6) تناسق محتويات التقسيمات المتناظرة.
7) ويجب تجنب التكرار.

وفي جميع الحالات يجب أن تكون خطة البحث مؤسسة.